ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

حالة الاقتصاد

مصر الصناعية: رؤية شاملة للقطاعات الصناعية

مارس
2024

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

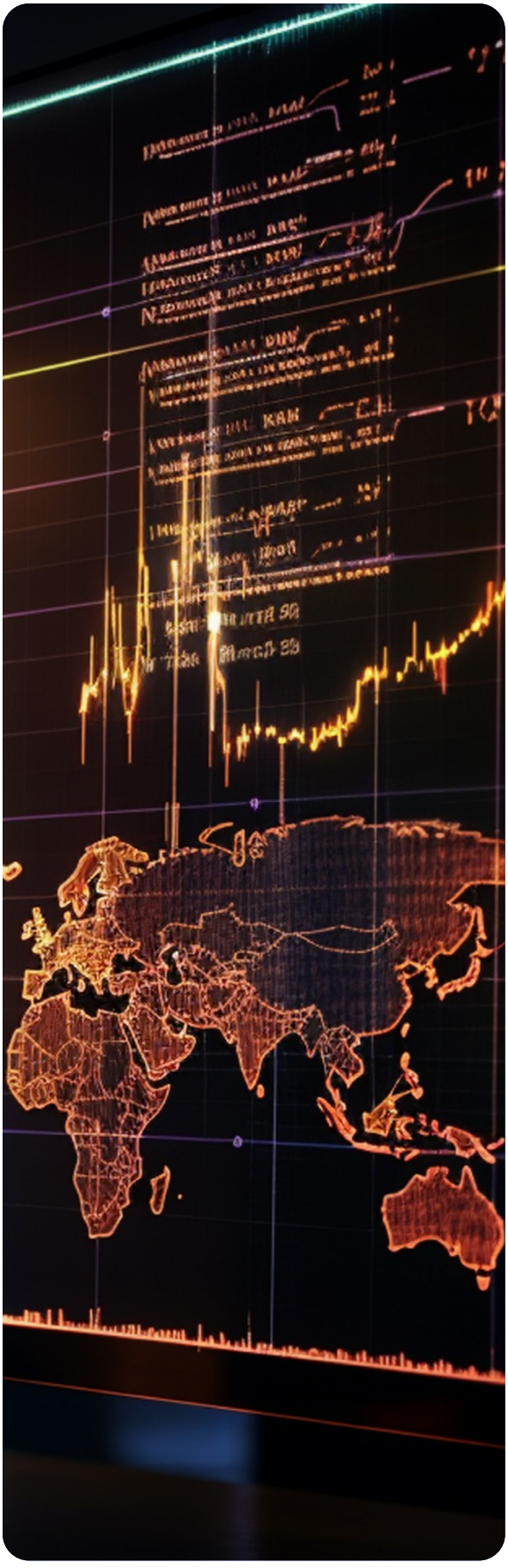

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
احمد بيومي
اسماء رفعت
اسماء فهمي
ايه حمدي
بسنت جمال
سالي عاشور
محمد صبري
د. عمر الحسيني
امل اسماعيل
مصطفي عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 رؤية شاملة: تطورات وتحديات قطاع الصناعة في مصر

12 الصناعات الغذائية.. بين الواقع والتحديات

20 أولوية الصناعة المصرية: إعادة إحياء صناعة الملابس والغزل والنسيج

25 الصناعات الدوائية

31 صناعة البتروكيماويات: تاريخ عريق ومستقبل طموح

37 صناعة البناء والمواد الإنشائية: مسارٌ نحو التطور والازدهار

تقديم

حقق قطاع الصناعة في مصر نقلة نوعية خلال السنوات التسع الماضية، بدعم من مشروعات كبيرة، حيث شهدت الصناعة نموًا ملحوظًا وزيادة في معدلات التصدير على الرغم من التحديات الجسيمة التي تمر بها مصر على المستوى الإقليمي والعالمي، إلا أن الصناعة المصرية أثبتت مرونتها في التعاطي مع تلك الأزمات، والاستمرار بدفع الاقتصاد المصري للنمو وخلق المزيد من فرص العمل، بفضل الدعم الكامل الذي حصلت عليه الصناعة المصرية من القيادة، التي أولت اهتمامًا غير مسبوق بتطوير القطاعات الصناعية وزيادة التصدير.

نلقي الضوء بالتفصيل في نشرتنا الاقتصادية على دور الصناعة المصرية في الاقتصاد، ونسلط الضوء على تفاصيل القطاعات الصناعية مستعرضين الإنجازات التي تمت بكل قطاع والتحديات الراهنة والخطط الموضوعة للتغلب على تلك التحديات، وآلية التخطيط للصناعة المصرية بشكل مستدام يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويعزز من فرص خلق العمل وتحقيق التوازن بالاقتصاد.

من بين الصناعات التي تم تحليلها بالتفصيل هي صناعة الدواء التي تمثل الأمن القومي المصري إلى جانب صناعة الأغذية والمشروبات، وصناعة الإلكترونيات والتي تعتبر مستقبل مصر، وصناعة مواد البناء وصناعة البتروكيماويات التي تُعتبر صناعة وسيطة وحجرًا أساسيًا لنمو الصناعات السابق الإشارة إليها من خلال توفيرها للمواد الخام والمواد الوسيطة المستخدمة في تلك الصناعات، وأخيرًا صناعة الغزل والنسيج التي تعتبر ثروة مصر الحاضرة والتي يمكنها أن تحقق مكاسب كبيرة للاقتصاد المصري في وقت قصير؛ نظرًا لتوفر جميع العوامل الأساسية للتصنيع من المواد الخام المحلية والسمعة الجيدة لمصر بالأسواق العالمية والذي يجعل من هذه الصناعة مصدرًا حيويًا مهمًا يمكن الاعتماد عليه لتعزيز صادرات مصر السلعية بشكل عاجل.

بهذه النظرة الشاملة، نتوقع أن نقدم لكم تحليلًا مفصلًا وشاملًا لدور الصناعة في الاقتصاد المصري، مع التركيز على القطاعات الرئيسية وتقديم رؤية شاملة للتطورات والتحديات التي تواجهها هذه الصناعات في الوقت الحالي، نتمنى لكم قراءة ممتعة.

رؤية شاملة: تطورات وتحديات قطاع الصناعة في مصر

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد قطاع الصناعة أحد القطاعات ذات الأولوية في البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة، والذي أُطلق عام 2021 بهدف العمل على تنويع البنيان الإنتاجي للدولة وزيادة مرونته وقدرته على ملاحقة التطورات المعرفية والتكنولوجية في العالم، تعزيزًا للتنافسية الدولية للاقتصاد المصري، وفي سياقٍ متصل، تمثل أهداف استراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر 2030» توجهًا متفقًا مع المعايير الدولية لتعزيز التنمية الصناعية ويؤكد الهدف الثالث من هذه الاستراتيجية على بناء اقتصاد قوي يعتمد على المعرفة ويكون قادرًا على المنافسة ومتنوعًا كما وضعت الدولة رؤية أساسية تقضي بأن تكون التنمية الصناعية المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، بهدف تلبية الطلب المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، ودعم نمو الصادرات، لتضع مصر كلاعب أساسي على خريطة الاقتصاد العالمي.

ملامح تطور قطاع الصناعة في مصر

تبنت الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية برنامجًا شاملًا للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الوطني يستهدف بشكل أساسي استعادة الثقة في الاقتصاد المصري من خلال تحسين وضع ميزان

المدفوعات وزيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى تخفيض عجز الموازنة، وتوفير المناخ المواتي للاستثمار الخاص، ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالفعل بدأت البرامج التنموية التي نفذتها الحكومة خلال الفترة الماضية (2014 - 2023) تؤتي ثمارها التنموية. وفي ظل هذه الأهمية التي يحتلها قطاع الصناعة، أولت الدولة اهتمامًا خاصًا له، وعمدت عبر العديد من السياسات والاستراتيجيات إلى النهوض ببعض الصناعات التي استهدفتها الدولة وعوّلت عليها لتحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية.

هذا وقد تمثلت أهم مستهدفات القطاع الصناعي بخطة عام 2024/2023 في توجيه استثمارات قدرها نحو 100.7 مليار جنيه لقطاع الصناعات التحويلية بنسبة زيادة تناهز 20% عن الاستثمارات المتوقعة للقطاع في عام 2023/2022، بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي وزيادة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 20% بحلول العام المالي 2027/2026، ولتحقيق ذلك فقد عمدت الدولة إلى تطوير وإعادة تأهيل أنشطة التصنيع ذات الأهمية الاستراتيجية.

وانطلاقًا من استراتيجية الدولة الهادفة إلى مضاعفة معدل النمو الصناعي وتعميق الصناعة المحلية، تم إطلاق أول علامة مصرية مُسجلة باسم «بكل فخر صنع في مصر» أغسطس 2016، بهدف تعزيز الاعتماد على المنتج المحلي، بما يُسهم في مضاعفة معدل النمو الصناعي، ومساندة المنشآت الصناعية في تطبيق أعلى معايير الجودة ونظم الإدارة.

ويسهم دمج عبارة «صنع في مصر» في تسويق العلامة التجارية للمنشأة في تعزيز مكانة التصنيع في الدولة، وغرس رؤية إيجابية عن الصناعة كمهنة للأجيال الشابة

وفي السياق ذاته، أطلقت الدولة عام 2018 البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي؛ بهدف زيادة القيمة المضافة للصناعة المصرية، ورفع القدرة التنافسية، وتوفير مُكون صناعي محلي كبديل للمُكون المُستورد من خلال تطوير قاعدة صناعية متنوعة من الموردين المحليين توفر مُنتجًا بسعر مُنافس وبجودة ومواصفات عالية.

بالإضافة إلى جهود الدولة في تحسين نظام تخصيص الأراضي الصناعية، حيث تم إطلاق الخريطة الاستثمارية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار لتسهيل عملية تخصيص الأراضي الصناعية، كما تم إصدار قرار بتشكيل لجنة تقوم بتخصيص الأراضي الصناعية بشكل فوري وإصدار تراخيص التشغيل.

وفي هذا السياق زاد عدد المناطق الصناعية المطروحة من 121 منطقة في عام 2014 إلى 147 منطقة صناعية بحلول عام 2022، وقد تم طرح عدد من تلك المناطق بالتعاون مع المطورين الصناعيين من القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء 17 مجمعًا صناعيًا في 15 محافظة على مستوى البلاد، بتكلفة استثمارية تبلغ 10 مليارات جنيه، وبإجمالي وحدات صناعية تفوق الـ5 آلاف وحدة، مما أدى إلى توفير حوالي 48 ألف فرصة عمل. تم أيضًا افتتاح عدد من المدن الصناعية المتخصصة مثل مدينة الجلود بالروبيكي، ومدينة الأثاث بدمياط الجديدة، ومدينة الرخام بالجلالة، ومدينة الدواء بمنطقة الخانكة، بالإضافة إلى افتتاح المرحلة الأولى من مجمع صناعات الغزل والنسيج بمنطقة الروبيكي.

وعليه، تسعى الدولة إلى تحقيق نهضة صناعية شاملة، وصولًا إلى تعزيز جهود تعميق التصنيع المحلي وتوطين التكنولوجيا بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي ولسد الفجوة بين الصادرات والواردات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات

المحلية وخفض فاتورة الاستيراد، لذا؛ شهدت الصناعة المصرية تطورات وتغيرات عديدة خلال السنوات الماضية عقب قرارات الدولة المتعلقة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث عملت الدولة على تقديم مختلف التيسيرات التي من شأنها جذب المستثمرين لضخ المزيد من الاستثمارات الجديدة. في السياق ذاته، وفي إطار حرص الدولة المصرية على نمو الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاع الصناعي وبناء شراكات استراتيجية في مختلف القطاعات بين الدولة والمستثمرين، تم تدشين الخريطة الاستثمارية الصناعية من أجل النهوض بالصناعة لتصبح مصر من الدول الرائدة صناعيًا في الشرق الأوسط وأفريقيا.

اتصالًا تم إطلاق المبادرة الرئاسية «ابدأ» في أبريل 2022 لتوطين الصناعة وخفض فاتورة الاستيراد وحل مشكلات المصانع المتعثرة، والاعتماد على المنتج المحلي، بهدف تقليل الفاتورة الاستيرادية وتوفير فرص عمل للمواطنين وتعتزم المبادرة استثمار نحو 200 مليار جنيه في هذه القطاعات، وتقديم حوافز أخرى مثل زيادة منح الأراضي للمصنعين بنظام حق الانتفاع، بالإضافة إلى مجموعة من المزايا الأخرى في بداية عام 2023، وتم اتخاذ قرار بإلغاء الاعتمادات المستندية والعودة إلى مستندات التحصيل لتمويل الواردات؛ مما أدى إلى تفاؤل كبير بين اللاعبين في القطاع الصناعي، حيث كانت البضائع تتراكم في الموانئ بسبب صعوبة الوصول إلى خطابات الاعتماد المستندية، مما أثر بشكل كبير على نقص السلع الصناعية والاستهلاكية ومن ناحية أخرى، كان لمبادرة تمويل القطاع الصناعي بقيمة 150 مليون جنيه بفائدة 11% تأثير إيجابي على المصنعين المصريين، حيث ساعدت في التغلب جزئيًا على تحدي تكاليف الاقتراض العالية التي تواجههم، وفيما يتعلق بتسهيل عمليات الترخيص، تم الإعلان خلال المؤتمر والمعرض الدولي الأول للصناعة عن فتح الرخصة الذهبية لجميع المصنعين والمستثمرين الراغبين في الاستثمار في مصر.

إلى جانب استهداف رفع كفاءة وتدريب الصانع المصري ورفع وزيادة تنافسيته على أحدث طرق الإنتاج ويتضمن ذلك توقيع بروتوكول تعاون بين الوزارة وشركة «إيه بي بي» لتعزيز التعاون في مجال التدريب الفني والمهني. وتدشين نحو 47 مركز تدريب مهني في 18 محافظة بتكلفة 1.3 مليون يورو وتنفيذ 865 برنامج تدريبي في مجال

التدريب المهني والفني، بالإضافة إلى استكمال برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 117 مليون يورو، والذي حقق عدة إسهامات منها بناء قدرات أكثر من 750 مطور مناهج واستفادة أكثر من 22.5 ألف طالب وطالبة بالمواد الخام وبناء قدرات أكثر من 1800 من القيادات على مهارات متنوعة كما تم تنفيذ 818 برنامجًا استفاد منها 31.4 ألف متدرب بمركز تدريب التجارة الخارجية فضلًا عن توقيع بروتوكول تعاون مع جمعية المصدرين المصريين واتحاد الصناعات المصرية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتنفيذ برنامج حاضنة التصدير EIP.

الرؤية الاستراتيجية للتنمية الصناعية

انطلاقًا من استراتيجية الدولة الهادفة إلى مضاعفة معدل النمو الصناعي وتعميق الصناعة المحلية جاءت المستهدفات المستقبلية لتعميق وتوطين الصناعة المحلية بهدف رفع نسبة المكون المحلي في الصناعة إلى ما لا يقل عن 60% في المتوسط وليتراوح بين 60% إلى 80% عام 2030. بالإضافة إلى رفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ما لا يقل عن 20% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لتصل قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية إلى 2.7 تريليون جنيه، وتحقيق زيادة سنوية في معدل نمو القطاع لا تقل عن 20% عام 2030 لدوره كأكثر القطاعات قابلية للتجارة وزيادة الصادرات وهو ضمن سبعة قطاعات واعدة لتكون قاطرات للنمو وفقًا لرؤية مصر 2030 كما يتم زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية إلى ما لا يقل عن 20% سنويًا. وزيادة عدد المجمعات الصناعية من 17 مجمعًا في عام 2023 إلى 32 مجمعًا في عام 2030. وهو ما حددته رؤية مصر 2030. وإطلاق تصور لزيادة مستويات استفادة مصر من ثروتها المعدنية والمحجرية، بهدف تقليل فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 25 مليار دولار.

2.7 تريليون جنيه

مستهدف قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية لعام 2030

فـي الختـام، قطـاع الصناعـة فـي مصـر يعتبـر أحـد الأعمـدة الرئيسـية للاقتصـاد المصـري، رغـم التحديـات التـي تواجهـه، وتعمـل الدولـة علـى زيـادة المكـون المحلـي فـي المنتجـات المصريـة وتوطيـن وتعميـق الصناعـة الوطنيـة، فهنـاك جهـود حثيثـة لتعزيـز هـذا القطـاع مـن خلال تحسـين البنيـة التحتيـة وتنميـة المهـارات واعتمـاد التكنولوجيـا الحديثـة، ومـن المتوقـع أن يسـتمر قطـاع الصناعـة فـي النمـو والتطـور، ممـا سيسـاهم فـي تعزيـز النمـو الاقتصـادي وتوفيـر فـرص العمـل.

الصناعات الغذائية.. بين الواقع والتحديات

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية للاقتصاد المصري؛ إذ يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المصري، ويوفر نحو 23.2% من حجم العمالة المباشرة وغير المباشرة في مصر بحوالي 7 ملايين عامل.

وفي هذا السياق، يتناول المقال الآتي استعراضًا لأهمية قطاع السلع الغذائية للاقتصاد المصري من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمالة، فضلًا عن عرض أهم الجهود المصرية لتعزيز الأمن الغذائي وتقوية الصناعات الغذائية.

أداء قطاع الصناعات الغذائية

يتمتع قطاع الصناعات الغذائية بالعديد من العوامل الحافزة للتنمية، نظرًا لقدرته على تنفيذ كامل عمليات الإنتاج محليًا بسبب توفر المواد الخام الزراعية على مدار العام، والتكلفة المعقولة للعمالة مقارنة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط، والعديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وإنشاء الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء (NFSA) في عام 2017.

ويساهم القطاع بنسبة 14% في الصادرات المصرية غير البترولية وتبلغ عدد الشركات العاملة بقطاع الصناعات الغذائية نحو 14 ألف منشأة، فيما تقدر استثمارات القطاع الغذائي بنحو 500 مليار جنيه، كما يتبين من الشكل الآتي:

وخلال عام 2023، حققت صادرات مصر من الصناعات الغذائية ارتفاعًا قياسيًا بقيمة 602 ملايين دولار أو بنحو 14% على أساس سنوي لتتجاوز 5 مليارات دولار مقارنة بنحو 4.5 مليارات دولار عام 2022. وهكذا احتل قطاع الصناعات الغذائية المركز الثالث فيما يتعلق بحجم الصادرات المصرية كما يُبين الرسم الآتي:

الشكل -1 تطور صادرات القطاعات المصرية خلال 2023

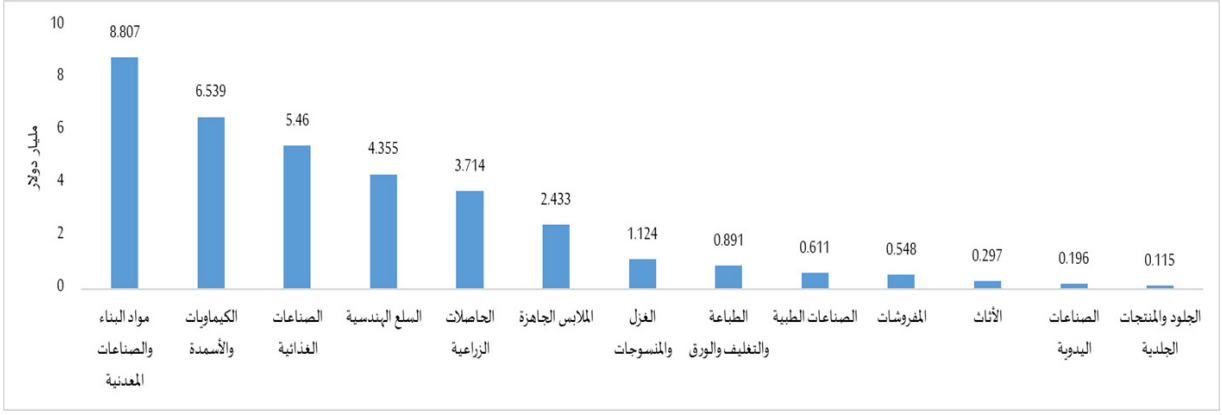

المصنعة المصرية بقيمة 2.7 مليار دولار، بما يمثل 54% من إجمالي الصادرات الغذائية محققة نسبة نمو في القيمة تبلغ 17%، يليها الاتحاد الأوروبي بقيمة 884 مليون دولار، والدول الأفريقية غير العربية بقيمة 467 مليون دولار، ومن ثَمّ الولايات المتحدة بقيمة 233 مليون دولار، فيما بلغت الصادرات المصرية لباقي الدول نحو 745 مليون دولار. وفيما يلي قائمة بأكثر 10 دول عربية استيرادًا للسلع الغذائية المصرية 2023:

الشكل -2 أبرز 10 دول عربية استيرادًا للسلع الغذائية

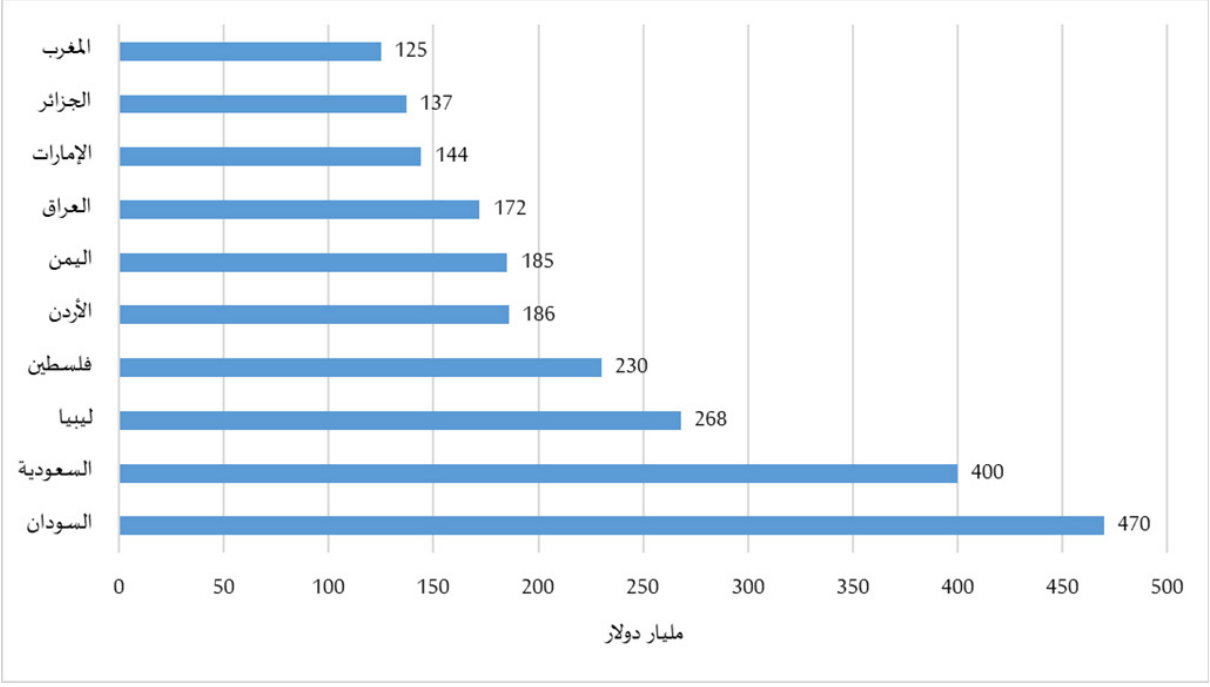

المصدر – المجلس التصديري للصناعات الغذائية.

يتبين من الرسم السابق أن السودان احتلت المركز الأول في قائمة الدول العربية المستوردة للسلع الغذائية المصرية بنسبة 17.4% من إجمالي الصادرات المصرية

للـدول العربيـة يليهـا السـعودية بنسـبة 14.8%، وليبيـا بنسـبة 9.9%، لتأتـي فلسـطين والأردن فـي المركـز الرابـع والخامـس بنسـبة 8.5% و6.8% علـى الترتيـب.

تحديات وجهود حثيثة

لتحقيـق الأمـن الغذائـي وتطويـر الصناعـات الغذائيـة؛ قامـت الدولـة المصريـة بافتتـاح المدينـة الغذائيـة «سـايلو فـودز»، وبتنفيـذ حوالـي 320 مشـروعًا زراعيًـا تكلـف أكثـر مـن 42 مليـار جنيـه فـي مجـالات دعـم التنميـة الزراعيـة وصغـار المزارعيـن، وضمـان الزراعـة المسـتدامة، ومكافحـة التصحـر، والحـد مـن آثـار التغيـرات المناخيـة.

وفـي عـام 2017، وافـق البرلمـان علـى قانـون إنشـاء الهيئـة القوميـة لسلامـة الغـذاء، والـذي يهـدف إلـى وضـع الإطـار التنظيمـي لسلامـة الأغذيـة فـي مصـر. الهيئـة الوطنيـة لسلامـة الغـذاء هـي هيئـة مسـتقلة تابعـة لمجلـس الـوزراء، مهمتهـا حمايـة صحـة المسـتهلكين مـن خلال ضمـان سلامـة المنتجـات الغذائيـة داخـل مصـر وخارجهـا وفقًـا للمعاييـر العالميـة لسلامـة الأغذيـة.

كمـا تتعـاون الدولـة مـع هيئـة تنميـة الصعيـد لزيـادة القيمـة المضافـة لمحصـول الطماطـم، وإنشـاء مصانـع للتجفيـف لاسـتغلال الطلـب المرتفـع علـى منتجـات الطماطـم المجففـة خاصـة بالاتحـاد الأوروبـي، وتسـعى كذلـك لإنشـاء مصانـع لمركـزات الرمـان والبصـل المجفـف وغيرهـا مـن المحاصيـل، بمـا يسـهم فـي زيـادة قيمتهـا المضافـة وتقليـل واردات منتجاتهـا المُصنّعـة مـن الخـارج توفيـرًا للعملـة الصعبـة، حيـث يمتلـك التصنيـع الزراعـي فرصًـا لإنتـاج عـدد مـن المنتجـات التـي نعتمـد فـي توفيرهـا بشـكل كبيـر علـى اسـتيرادها مـن الخـارج.

عطفًـا علـى ذلـك، وضعـت الدولـة حوافـز جديـدة لتشـجيع المسـتثمرين بالمناطـق الصناعيـة الجديـدة، تضمنـت إعفـاءً مـن قيمـة حـق الانتفـاع لمـدة 9 أشـهر مـن بـدء النشـاط، بجانـب منـح الأراضـي الصناعيـة بثمـن توصيـل المرافـق فقـط، بالإضافـة إلـى إعفـاءات ماليـة أخـرى للمصانـع المتعثـرة، مـع منـح مصنعـي مسـتلزمات الإنتـاج

الزراعي حزمة من الحوافز لتشجيع تلك الصناعات محليًا بدلًا من استيراد منتجاتها من الخارج.

وحددت وزارة التجارة والصناعة عددًا من الصناعات من ضمنها الصناعات الغذائية والزراعية لجذب المزيد من الاستثمارات في هذين القطاعين من خلال حزمة متكاملة من الحوافز الداعمة للتنمية الصناعية لتحقيق التكامل بين سلاسل التوريد المحلية والعالمية. وأكد الوزير «أحمد سمير» أن هناك العديد من الفرص التصديرية لقطاعي الصناعات الغذائية والتصنيع الزراعي بالقارة الأفريقية خاصة في ظل تزايد عدد سكان القارة ونمو سوق المواد الغذائية بها، وهو الأمر الذي يمثل فرصة متميزة للمنتجات المصرية من السلع الغذائية.

ورغم تلك الجهود إلا أن الصناعات الغذائية المصرية لا تزال تواجه العديد من التحديات التي قد تعيق من فرص نموها، ومن أهم تلك التحديات:

- **الزيادة السكانية:** يبلغ عدد السكان في مصر حوالي 105.858 ملايين نسمة حتى أوائل عام 2024 بنسبة نمو تبلغ 1.4% على أساس سنوي، وهي معدلات لا تتواكب مع معدلات نمو الإنتاج الغذائي، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على الموارد الغذائية من خلال زيادة الطلب على الغذاء مع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من المواد الغذائية بسبب تراجع الرقعة الزراعية في مصر ويسبب عجزًا في السلع الغذائية.

- **الموجة التضخمية:** تجتاح العالم موجة تضخمية حادة منذ انتشار جائحة كورونا عام 2020 في ضوء تراجع إمدادات العديد من السلع بالتزامن مع زيادة الإقبال عليها، ولهذا شهدت غالبية الدول حول العالم ارتفاعًا غير مسبوق في معدلات التضخم لا سيما أسعار المواد الغذائية. بالإضافة إلى اضطرابات قطاع الشحن وسلاسل التوريد المستمرة بفعل هجمات جماعة الحوثيين اليمنية على السفن المارة بالبحر الأحمر؛ الأمر الذي يعيق حركة الملاحة والتجارة العالمية ويساهم في رفع أسعار السلع والمواد الغذائية.

وتتأثر مصر بهذه الارتفاعات المستمرة في الأسعار العالمية إعمالًا بمبدأ «التضخم المستورد» الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج؛ نظرًا لكونها مستوردًا صافيًا للسلع الغذائية أو للمواد الخام المستخدمة في الصناعات الغذائية، مما يجعلها عرضة للاضطرابات في السوق العالمي للغذاء.

- **تراجع سعر الصرف:** يؤثر تراجع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي ووجود فجوة متسعة بين السعر الرسمي ونظيره المتداول في السوق المحلية، مع وجود نقص في العملة الأجنبية، على قدرة مصانع الغذاء المحلية على استيراد المواد الخام اللازمة للعملية الإنتاجية.

- **نقص الموارد المائية:** تعاني مصر من الفقر المائي حيث يصل العجز المائي إلى 20 مليار متر مكعب سنويًا في المتوسط؛ إذ تبلغ احتياجات مصر من المياه نحو 80 مليار متر مكعب، فيما سجل مجموع المياه العذبة المتاحة حوالي 60 مليار متر مكعب. ويعود هذا العجز إلى الزيادة السكانية المستمرة، والممارسات الزراعية غير المستدامة والتوسع الحضري. إلى جانب تعدد الأنشطة المستخدمة للمياه، مما يزيد من الطلب عليها ويضعف نصيب الفرد من المياه العذبة، في الوقت الذي تشهد فيه الدولة ثباتًا نسبيًا في حصتها من الموارد المائية.

ونظرًا لارتباط الأمن المائي بنظيره الغذائي انطلاقًا من مثلث «الطاقة– الغذاء– المياه»، الذي يعني ارتباط العجز في إمدادات المياه والطاقة بتعرض الأمن الغذائي لمخاطر عدة، حيث يمكن أن تؤثر فترات الجفاف الشديدة والتقلبات في أسعار الطاقة على توفر الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه وإمكانية الوصول إليه؛ لذا فإن نقص المياه من شأنه أن يعيق القدرة على إنتاج السلع الزراعية والغذائية، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل -3 مثلث «المياه- الطاقة- الغذاء».

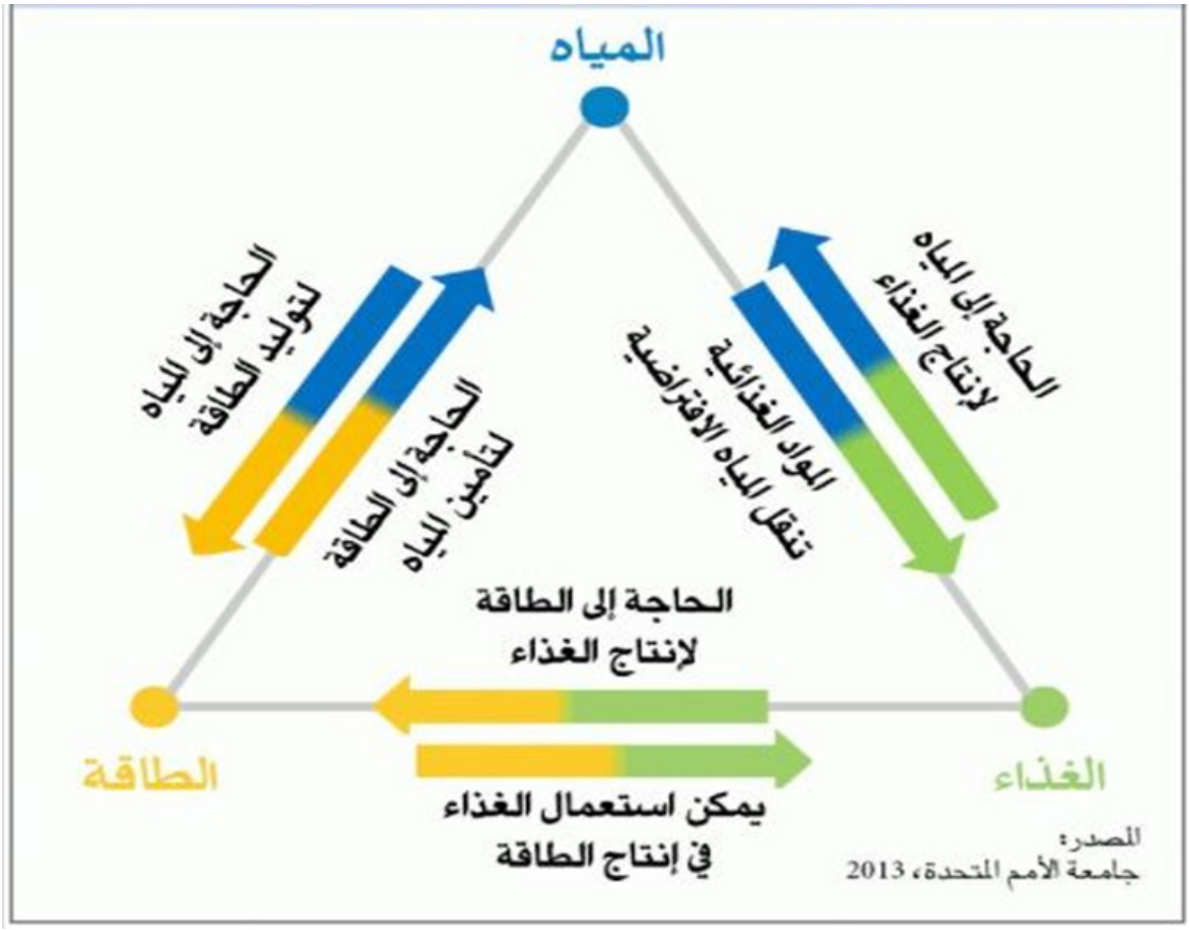

- **التغيـرات المناخيـة:** تساهم مصر بنحو 0.6% من الانبعاثات العالمية، ولكنها تعتبر من أكثر الدول المعرضة للمخاطر المناخية، ويؤثر تغير المناخ على الإنتاج الزراعي في مصر، من حيث ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار التي تؤثر على كميّة مياه الأمطار المتدفقة في نهر النيل، وارتفاع منسوب سطح البحر، مما يتسبب في تلف المحاصيل وارتفاع أسعار الغذاء. إلى جانب ذلك، أضرت الظواهر المناخية المتطرفة بالإنتاج في الدول المصدرة للغذاء مما فرض مزيدًا من الضغوط على الدول المستوردة للغذاء مثل مصر.

- **ضعـف التنافسـية:** يتعلق هـذا التحـدي بالمواصفـات الفنيـة وتقييم المطابقـة، وعدم القـدرة علـى الامتثـال للمعاييـر الصحيـة والبيئيـة بسـبب نقص الوعـي بمتطلبـات إصدار الشـهادات وفقًـا لمعاييـر الـدول المسـتوردة مـن مصـر. ومـن الصعـب أيضًـا الالتـزام بمتطلبـات التعبئـة والتغليـف ووضـع العلامـات التـي تفرضهـا الـدول المسـتوردة للغـذاء مـن مصـر، وكذلـك القيـود المفروضـة علـى الـوزن والحجـم لـكل وحـدة مـن الفواكـه أو الخضـروات الطازجـة بهـدف التأكـد مـن سـلامة الغـذاء وحمايـة الإنسـان والحيـوان والنبـات مـن الآفـات والأمـراض.

وفـي الختـام، ينبغـي الإشـارة إلـى أنـه رغـم التحديـات المتصاعـدة فـإن الحكومـة المصريـة لا تـزال تهتـم بقطـاع السـلع الغذائيـة والزراعيـة بشـكل واضـح نظـرًا لأهميتـه الاقتصاديـة مـن حيـث المسـاهمة فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي، أو خلـق فـرص عمـل مباشـرة وغيـر مباشـرة أو توفيـر مصـدر للنقـد الأجنبـي، وأخيـرًا تعزيـز الأمـن الغذائـي.

أولوية الصناعة المصرية: إعادة إحياء صناعة الملابس والغزل والنسيج

أسماء فهمي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”تتمتع صناعة الملابس والغزل والنسيج في مصر بأهمية لما تمثله من قيمة كبيرة في قطاع الصناعة المصري، فضلًا عن مساهمتها في الصادرات وفرص العمل، وانطلاقًا من ذلك وضعت الدولة المصرية خطة شاملة لتعزيز الصناعة من خلال تشجيع المزارعين على زراعة القطن المصري الذي يُعد من أفضل أنواع الأقطان عالميًا، بجانب إنتاجها من الحرير والصوف، ساعدها على تذليل التحديات التي تواجه الصناعة لتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكاناتها، كما اتخذ دعم الصناعة أشكالًا متنوعة من إنشاء مناطق صناعية متخصصة، وتوفير العمالة الماهرة، وتقديم حوافز للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير قاعدة قوية لتصنيع المنسوجات فضلًا عن تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وهو ما ساهم في تحسين جودة المنتج النهائي ليتمكن من المنافسة في الأسواق الدولية، ونمو الطلب على منتجات المنسوجات عالية الجودة محليًا ودوليًا.“

أولًا: التوسع في زراعة القطن المصري:

يُعد توافر محصول القطن المصري بالتحديد والمواد الخام الأخرى كالصوف والحرير اللازمة لصناعة الغزل والنسيج مطلبًا مهمًا لتغذية ونمو صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، لذلك حرصت الدولة

على تشجيع المزارعين لزراعة القطن من خلال منظومة جديدة لتداول القطن بدلًا من المنظومة القديمة التي كانت الحكومة تحدد بموجبها سعرًا ثابتًا للقطن كل عام قبل موسم الزراعة، أما المنظومة الجديدة فقد سمحت بربط سعر القطن بالسعر العالمي ليساهم ذلك في تحقيق عائد مجزٍ للمزارعين وبالتالي توسيع الرقعة المزروعة.

كما وضعت الدولة المصرية خطة منذ أوائل عام 2017 لتوفير بذور القطن العالية الجودة لزيادة الغلة والجودة مع استخدام ممارسات زراعية جيدة لينعكس ذلك على جودة الإنتاج وزيادة إنتاجية المساحة المزروعة، ويمكن متابعة المساحة المحصودة والإنتاج من القطن من خلال الشكل التالي:

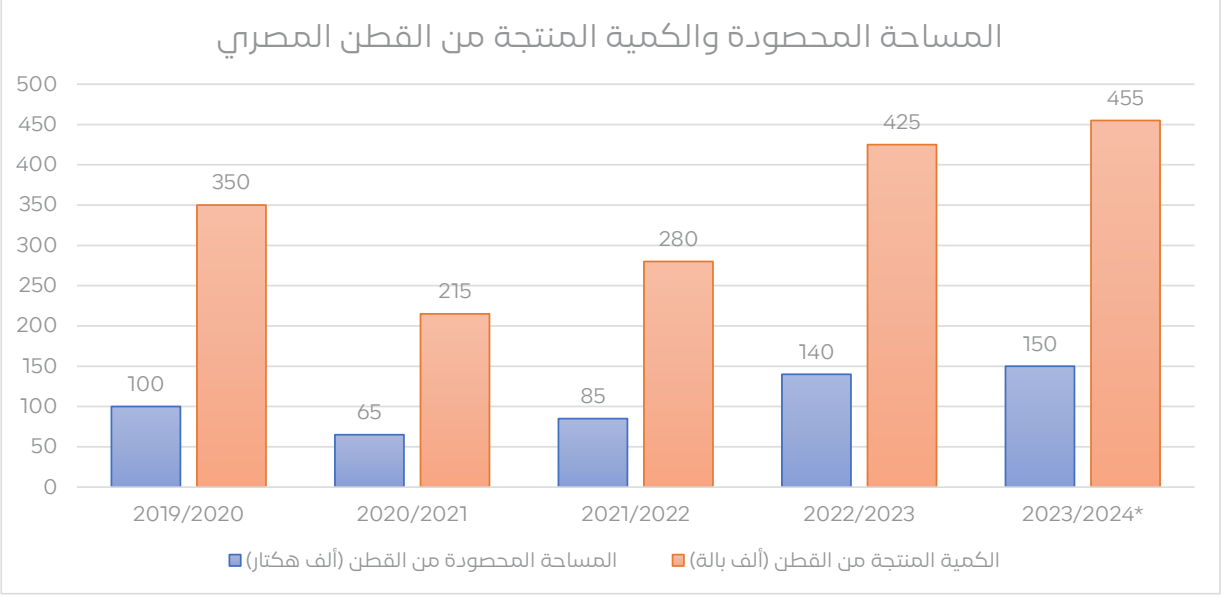

يبين الشكل السابق ارتفاع مساحة القطن المحصودة لعام 2023/2022 إلى 140 ألف هكتار من 97 ألف هكتار بسبب ارتفاع أسعار القطن التي حفزت المزارعين على مواصلة زراعة القطن، كما تشير التوقعات بارتفاع مساحة القطن التي سيتم حصادها في العام 2024/2023 بنسبة 7% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 150 ألف هكتار، وبالتبعية سترتفع الإنتاجية من 425 ألف بالة عام 2023/2022 لتصل إلى 455 ألف بالة عام 2024/2023، وفقًا لتقرير صادر في إبريل 2023 عن وزارة الزراعة الأمريكية.

ثانيًا: قطاع الملابس والغزل والنسيج:

تُعد صناعة المنسوجات إحدى الصناعات الخمس الأساسية للاقتصاد المصري وتأتي في المرتبة الثانية كأكبر صناعة في مصر، بمساهمة إنتاج المنسوجات بنسبة 34% من إجمالي الناتج الصناعي في مصر، كما تساهم صادرات مصر من منتجات القطاع بنسبة 11% من صادراتها، وتصدر مصر 50% من صادراتها من المنسوجات إلى الولايات المتحدة و30% إلى الدول الأوروبية، ويستوعب القطاع حجم عمالة تقدر بحوالي 1.5 مليون شخص، هذا ويتشارك القطاع العام والخاص في صناعة الملابس والغزل والنسيج، ويمكن الاطلاع على نسبة مساهمة قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والاستثماري في الإنتاجية من خلال الجدول التالي:

حصص قطاعات الصناعة من الطاقة الإنتاجية				
	قطاع الغزل	قطاع النسيج والتجهيز	قطاع التريكو	قطاع الملابس الجاهزة
قطاع الأعمال العام	85%	60%	20%	25%
القطاع الخاص والاستثماري	15%	40%	80%	25%

إذ تستحوذ مساهمة قطاع الأعمال العام في إنتاجية قطاعي الغزل والنسيج والتجهيز على النسبة الأكبر من الإنتاج، أما القطاع الخاص والاستثماري فيستحوذ على النسبة الأكبر من إنتاجية قطاع التريكو.

وفي مارس 2022، خططت مصر لافتتاح أكبر مصنع للغزل في العالم في مدينة المحلة على مساحة 62.5 ألف متر مربع ليستوعب أكثر من 182 ألف مردن غزل، لتبلغ طاقته الإنتاجية 30 طنًا يوميًا من الخيوط الناعمة و25 طنًا من الخيوط السميكة، وبحسب وزارة قطاع الأعمال العام سيتم افتتاح المصنع خلال الفترة القصيرة القادمة.

وتتبع الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج وزارة قطاع الأعمال العام، التي أعلنت عن تحقيق شركاتها التابعة بما فيها الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج أرباحًا بلغت 15.5 مليار جنيه خلال عام 2023/2022، وتتولى الشركة الإشراف على الشركات التسع التابعة لها العاملة في تجارة وحليج الأقطان والغزل والنسيج والصباغة والتجهيز والملابس الجاهزة، وبحسب الشركة فإنها تعمل على تطوير صناعة الغزل والنسيج والارتقاء بمخرجات الإنتاجية وإقالة الشركات التابعة من عثرتها مع تعديل هياكلها التمويلية، وتمتلك تلك الشركات إجمالي عدد مصانع يبلغ 65 مصنعًا ومبنىً خدميًا.

ثالثًا: جهود الدولة للنهوض بالصناعة:

سعت الدولة لبذل الجهود للنهوض بقطاع الصناعة بشكل عام وذلك لتوطين الصناعة المصرية لترشيد فاتورة الواردات وخفض عجز الحساب الجاري من ناحية، وللنهوض بعدد من الصناعات وتطوير صناعات أخرى من خلال الشراكة مع القطاع الخاص من ناحية أخرى، واشتملت الاستراتيجية على إحياء صناعة الغزل والنسيج إذ حظيت صناعة الغزل والنسيج باهتمام خاص من الدولة باعتبارها إحدى أهم السبل لتعزيز الصادرات، وتضمنت الخطة جذب الاستثمارات للقطاع والتعاون مع وزارة الزراعة للتوسع في زراعة القطن، وتحديث مصانع القطن، وتطوير مرافق الغزل والنسيج والصباغة وبما يُمكّن الصناعة المصرية من التنافس في الأسواق العالمية.

واستهدفت وزارة قطاع الأعمال العام مضاعفة الطاقة الإنتاجية بضخ استثمارات بقيمة 22 مليار جنيه، بهدف الوصول بالإنتاج إلى 4 ملايين قنطار قطن سنويًا بدلًا من 1.5 مليون قنطار، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع الغزل من 37 ألف طن لتصل إلى 188 ألف طن سنويًا، ورفع الطاقة الإنتاجية لمصانع النسيج من 50 مليون متر لتبلغ 198 مليون متر سنويًا، كما وضعت الوزارة خطة لزيادة الطاقة الإنتاجية للملابس الجاهزة والمشغولات والوبريات من 8 ملايين قطعة منتجة إلى 50 مليون قطعة سنويًا.

كما اشتملت خطة الوزارة على دمج تسع من شركات حليج وتجارة الأقطان التابعة لها في شركة واحدة، كما ستقوم بدمج 22 شركة للغزل والنسيج والصباغة والتجهيز

فـي ثمانـي شـركات كبـرى، بجانـب تحديـد ثلاثـة مراكز رئيسـية متكاملـة تضم كافـة مراحل الصناعـة، وثلاثـة مراكـز للتصديـر، وتخصص الشـركات الباقية في مرحلة تصنيـع معينة (غزل، نسـيج، صباغـة وتجهيـز) أو منتجـات تسـتهدف فئـة معينـة (جينز، منسـوجات شـعبية).

وتتضمـن الخطـة إنشـاء عـدد مـن المجمعـات كالمجمـع الصناعـي الأول بغـزل المحلـة، ليتم الانتهـاء مـن 90% مـن أعمـال أكبـر مصنع للغـزل في العالـم، وتطوير مصنعـي «4 و6»، وفي شـركة دمياط للغـزل والنسـيج سـيتم إنشـاء 4 مصانع جديـدة للغـزل والنسـيج والتحضيرات والصباغـة، أيضًـا وقعـت الشـركة القابضـة للقطـن والغـزل والنسـيج عقـود إنشـاء مصانـع شـركة مصـر للغزل والنسـيج وصباغي البيضا بكفر الـدوار، بمحافظة البحيـرة بمنطقة البيضا، هـذا بالإضافـة إلـى توقيـع الدولـة عقـودًا لشـراء آلات جديـدة لإحلالهـا محـل الآلات القديمة مـع العديـد مـن كبـرى الشـركات العالميـة في سويسـرا وألمانيـا وإيطاليـا وفرنسـا واليابان.

وانطلاقًـا مـن ذلـك، فـإن التوقعـات تشـير إلـى توسـع صناعـة الغـزل والنسـيج والملابـس مدفوعـة بعوامـل متعـددة مـن اهتمـام الدولـة بالصناعـة، وزيـادة الاسـتثمارات فـي القطاع، والتفضيـل المتزايـد للمواطـن المصـري للمنتجـات المصنوعـة محليًـا، ونمـو الطلـب العالمي بتمتـع المنتجـات بميزة نسـبية في ظـل توافر عمالة ماهـرة منخفضة التكلفة نسـبيًا والقرب الجغرافـي مـن الاتحـاد الأوروبـي كسـوق رئيسـية للمنتجـات المصرية.

الصناعات الدوائية

سالي عاشور

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد قطاع الصناعات الدوائية إحدى دعائم الأمن القومي المصري، كسلعة استراتيجية، حيث يُعد سوق الدواء المصري من بين أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث بلغت قيمته نحو (72.9) مليار جنيه مصري (4.6 مليارات دولار أمريكي) في عام 2021.

كما تتوقع مؤسسة «فيتش سليوشنز» أن تبلغ قيمة سوق الدواء المصري نحو (5.9 مليارات دولار أمريكي) خلال عام 2025، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (4.9%) خلال الفترة (2020-2025)، وهو ما يتخطى معدل نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ نحو(3.9٪) لذات الفترة.

ويضم قطاع الأدوية المصري 170 مصنعًا عام 2022، مقابل 130 مصنعًا عام 2015، بنسبة زيادة 30.8%، بالإضافة إلى امتلاك مصر 700 خط إنتاج عام 2022، مقابل 500 خط عام 2015 بنسبة زيادة 40%. أضف لهذا أن مصر بدأت في تأسيس مدينة الدواء GYPTO PHARMA والتي تُعد مركزًا إقليميًا لصناعة الدواء على أرض مصر، وهي من أكبر المدن الدوائية على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، وتتراوح الطاقة الإنتاجية للمدينة الآن ما بين 250 مليون إلى 300

مليون عبوة سنويًا، تنتج المدينة 40 مستحضرًا، فيما يبلغ إجمالي المستحضرات المسجلة وتحت التسجيل 120 مستحضرًا، بالإضافة إلى أنه من المستهدف تصدير من 15% إلى 20% من الإنتاج.

تمتلك صناعة المنتجات الدوائية في مصر مجموعة من المميزات النسبية تتمثل أول هذه الميزات في تنوع القاعدة الإنتاجية للقطاع الدوائي المصري، حيث تضم القاعدة الإنتاجية لصناعة الدواء في مصر ترسانة متنوعة من الشركات الحكومية والخاصة والتي تشتمل بدورها على شركات وطنية وأخرى متعدية الجنسيات.

تأتي ثاني المميزات التي تحصل عليها شركات الأدوية العاملة بمصر من جانب الموارد البشرية؛ إذ تحظى هذه الشركات بعمالة رخيصة نسبيًا، ومدربة بشكل جيد، ومتنوعة إلى حد بعيد، والتي تشمل كوادر الأطباء والصيادلة والمهندسين والفنيين.

أما الميزة الثالثة فتتصل بجغرافيا وديموغرافيا وتاريخ البلد؛ إذ تحظى شركات الأدوية بمصر بسوق محلي ضخم قوامه 105 ملايين نسمة بخصائص مرضية مواتية، ويزداد هذا الحجم اتساعًا حين يتحول السوق الكبير إلى أسواق متعددة، عبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية تجمع العرب والأفارقة والأوروبيين.

شركات إنتاج الدواء في مصر

صناعة الأدوية المحلية في مصر تغطي توريد الأدوية إلى 30% من أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مما يجعلها أكبر قاعدة محلية لتصنيع الأدوية في المنطقة وفقًا لغرفة التجارة الأمريكية.

يتكون قطاع صناعة الأدوية في مصر من شركات القطاع العام المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص والتي تمثل نحو 94% من إجمالي الشركات العاملة في مجال إنتاج الأدوية في مصر، وتضم الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية.

هيكل شركات إنتاج الدواء المصري عام 2020

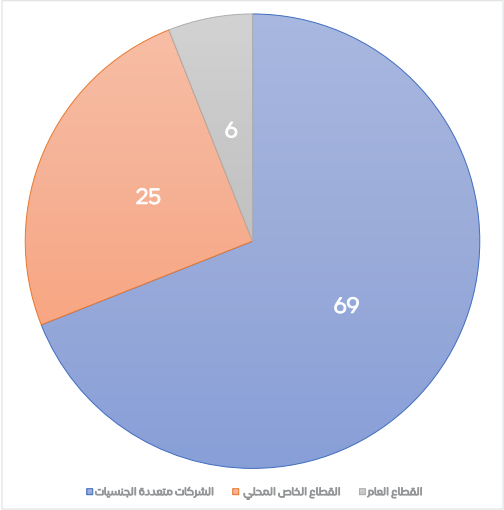

تستحوذ شركات القطاع الخاص على نصيب كبير من إجمالي إنتاج الأدوية في مصر حيث تمثل حوالي 85% من إجمالي الإنتاج في العام 2020/ 2021 وقد استحوذ القطاع العام على 15% من إجمالي الإنتاج.

كما تستحوذ حوالي 10 شركات على النصيب الأكبر من إجمالي حجم مبيعات الأدوية في مصر، لتتصدر شركة نوفارتس القائمة مستحوذة على أكثر من 7% من الحصة السوقية، ويوضح الشكل الثالث الحصة السوقية لأكبر 10 شركات خاصة ومحلية من شركات تصنيع الأدوية حسب نصيبها من السوق (%).

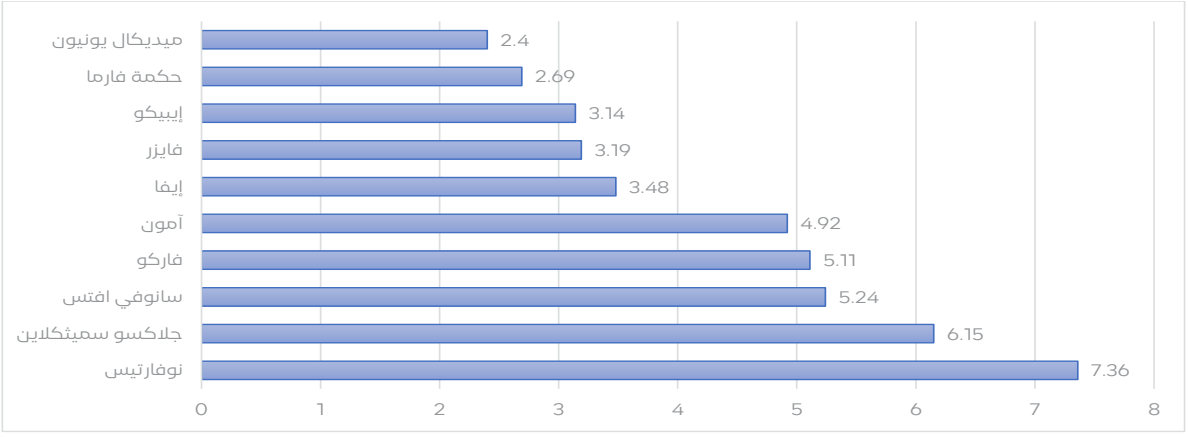

تطور حجم مبيعات الأدوية في مصر

بالطبع تمثل مصر أكبر مستهلكي الأدوية في المنطقة. ويعتمد نمو صناعة الدواء في مصر على تزايدها السكاني. بلغ إجمالي المبيعات، مؤخرًا عام 2022، رقمًا كبيرًا يتجاوز 3 مليارات دولار وتشير التوقعات أن يرتفع ليقترب من 3.5 مليارات دولار أمريكي في عام 2024 وذلك وفقًا لتقرير مؤسسة فيتش لتحليل القطاع في مصر عام 2021. ويشير الشكل التالي إلى تطور حجم مبيعات الأدوية في مصر خلال الفترة (2016-2024).

شكل: تطور حجم مبيعات الأدوية في مصر خلال الفترة (2016-2024) (بالمليار دولار)

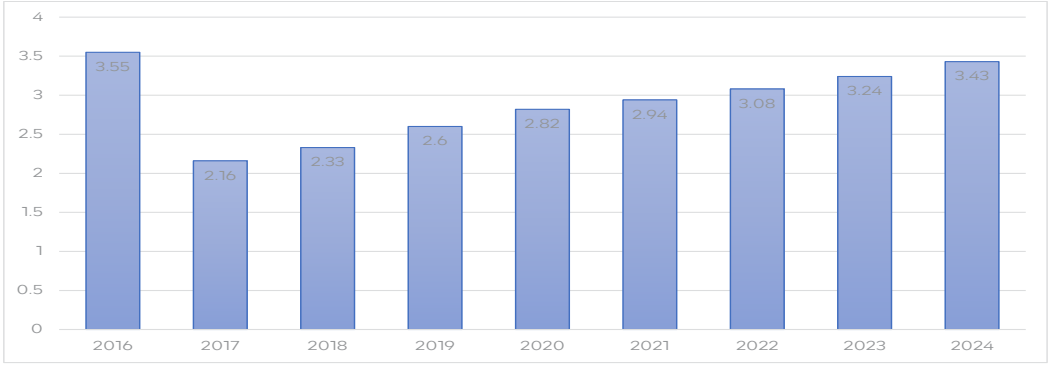

وقد بلغ الرقم القياسي لصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية 129.32 خلال شهر نوفمبر 2021، مقارنة بشهر أكتوبر 2021، حيث بلغ 114.45 بارتفاع قدره 12.99% وذلك لزيادة الطلب على الأدوية في ظل أزمة كورونا.

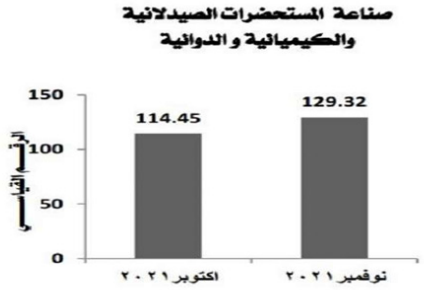

التجارة الخارجية لسوق الدواء في مصر

ارتفعت قيمة الصادرات المصـــرية من الأدوية من 1,4 مليار جنيـــــه عام 2015 إلى 3.5 مليـــارات جنيـــه عام 2021 بنسبة 159.4%. وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات المصرية من الأدوية من 14.1 مليار جنيه عام 2025 لتصل إلى 36.8 مليار جنيه عام 2021. وقد ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري للأدوية من 12,7 مليار جنيه عام 2015 إلى 33,2 مليار جنيه عام 2021.

تعتبر الدول العربية أهم سوق تجاري بالنسبة لصادرات مصر من الأدوية حيث تستحوذ على 86,8% في المتوسط من إجمالي قيمة صادرات الدواء حيث ارتفعت من 1128,7 مليون جنيه عام 2015 إلى 3163,9 مليون جنيه عام 2021. ثم تأتي السوق الأفريقية في المرتبة الثانية من حيث الطلب على الصادرات المصرية من الأدوية حيث تستحوذ على 7,4% في المتوسط، أما على مستوى الدول الأوروبية فتتركز الصادرات في أربع دول بشكل أساسي؛ هم تركيا، كازاخستان، جورجيا، وأوكرانيا.

أما فيما يخص الواردات المصرية فتُعد دول أوروبا سوقًا أساسيةً من إجمالي قيمة واردات الدواء خلال الفترة (2015-2021) حيث ارتفعت من 13,1 مليون جنيه عام 2112 إلى 31,1 مليون جنيه عام 2021 وتأتي سويسرا وألمانيا وفرنسا في المرتبة الأولى والثانية والثالثة على التوالي.

ختامًا، يمكن القول إن صناعة الدواء لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف الحكومة للقطاع بجعله محركًا للتصنيع والتصدير والتنمية، وتعود أسباب هذه الفجوة بين الواقع والمأمول إلى جملة أسباب مزمنة تتنوع ما بين مشكلات مؤسسية، إجرائية، إنتاجية، تسعيرية، وتسويقية.

حيث تواجه صناعة الدواء المصرية عددًا من التحديات المتمثلة في نظام التسعير الجبري؛ مما نتج عنه تحمل شركات الدواء خسائر لعدم تكيف الأسعار مع ارتفاع تكاليف استيراد المواد الخام، فضلًا عن خفض التنافسية الخارجية للمنتج المصري.

كما يُعد تصاعد الفارق الكبير في التكنولوجيا وتطبيق نظم الجودة والرقابة بين المنتجات المنتجة محليًا والمستوردة أحد أهم التحديات، إلى جانب تواضع الإمكانات البحثية والتطوير؛ فلا تزال الصناعة المحلية قائمة على صناعة الأدوية المثيلة (Generic).

وفيما يلي أبرز الإجراءات التي يمكن للدولة العمل عليها كروشتة علاج لإنعاش صناعة الدواء:

- تكمن الخطوة الأولى نحو زيادة معدلات تصنيع الأدوية الوطنية في إعداد خطة تفصيلية بحوافز محددة تهدف إلى توطين صناعة المواد الفعالة المستوردة والداخلة في تصنيع قائمة أهم مائة دواء متداول في السوق المحلي خلال إطار زمني محدد وليكن 5 سنوات، مثلما فعلت الهند خلال الستينيات، مع منح معاملة تفضيلية للاستثمارات القادمة من دول جنوب شرق آسيا لما تتمتع به هذه الدول من مميزات تنافسية في مجال تصنيع هذه المواد.

- تسهيل عملية استخراج التراخيص والأوراق والموافقات اللازمة للاستيراد والتصدير والإفراج عن المواد الخام، إلى جانب السماح للمصانع القائمة في المناطق الحرة باستخراج سجل صناعي لتسهيل عملية مشاركتهم في المناقصات الخارجية وليس فقط في إطار السوق المحلي، هذا فضلًا عن ضرورة وجود قواعد مرجعية تتعلق بتعريف المستلزم الصحي.

- إدخال المزيد من المرونة على نظام التسعير المرجعي المطبق حاليًا بما يضمن الرفع التدريجي للأسعار المحلية لتقارب مثيلاتها في أسواق التصدير المستهدفة؛ نظرًا للارتباط الوثيق بين أسعار التصدير والأسعار في بلد المنشأ.

- تقسيم الأدوية المتداولة في السوق المحلي إلى شرائح بحسب سعر البيع للمستهلك؛ بحيث يتم إعطاء مرونة أكبر للشركات لتسعير منتجات الشرائح الأعلى بشكل دوري، فيما يمكن الإبقاء على معدلات ربحية محددة للشركات بالنسبة للشرائح الأقل والأدوية الأساسية فقط.

صناعة البتروكيماويات: تاريخ عريق ومستقبل طموح

أحمد بيومي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يقف الاقتصاد المصري عند مفترق طرق، وتقع صناعة البتروكيماويات في مركز الاقتصاد مباشرة. حيث كان يُنظر في السابق لقطاع البتروكيماويات أنه قطاع صناعي متخصص، لكنه ازدهر ليصبح لاعبًا رئيسيًا بالاقتصاد مدفوعًا بالأسس القوية، لاحتياطيات الغاز الطبيعي الوفيرة، والمبادرات الحكومية التي خدمت صناعة البتروكيماويات بمصر، وارتفاع الطلب المحلي، فهل ستواصل صناعة البتروكيماويات نموها بالسوق المصري.

تأسيس البنية التحتية

تعد صناعة البتروكيماويات واحدة من أكثر الصناعات تقدمًا بمنطقة الشرق الأوسط والتي حققت نموًا كبيرًا على مدار العقود الأربع الماضية، لكن تلك الصناعة ترتبط بتاريخ كبير من كفاح بناء الدولة المصرية، فبعد تأميم قناة السويس وحرب 1973 ومثلما انتصرت مصر في حربها وصمدت أمام العدوان الثلاثي في منطقة قناة السويس، كان هناك ملحمة أخرى لبناء الصناعة في البلاد، فقبل عام 1970 لم يكن هناك صناعة بتروكيماويات؛ حيث تركزت معظم الصناعات المصرية على صناعة البتروكيماويات لغرض صناعات الغزل والنسيج والسلع الاستهلاكية، وفي ظل

حاجة الدولة المصرية إلى صناعة بتروكيماويات متقدمة، فقد خشي السادات «رئيس مصر آنذاك»، منع توفير حاجات مصر من المنتجات البتروكيماوية، وعليه اتخذ الرئيس السادات قرارًا سياسيًا بتحديث البلاد وتقليل اعتمادها على السلع المستوردة، وبدأ برنامج تصنيع ضخم شمل إنتاج البتروكيماويات في البلاد، وقد تم إنشاء أول مصنع للبتروكيماويات بمحافظة السويس في منتصف السبعينيات، حيث تم إنشاء مصنعين لليوريا بمنطقتي طلخا والإسكندرية، ثم تبع ذلك إنشاء مجمع البتروكيماويات وهو وحدة لإنتاج ألكيل البنزين الخطي بشركة العامرية لتكرير البترول بالإسكندرية، ثم انكمشت الصناعة بشكل جزئي قبل عودتها مرة أخرى في التسعينيات من خلال تأسيس شركات مثل شركة سيد بيك -شركة سيدي كرير للبتروكيماويات– استثمار بالمشاركة مع قطاع البترول، ثم شركة «الشرقيون» للبتروكيماويات (قطاع خاص).

التخطيط للنمو

في بداية عام 2000 تم وضع الخطة القومية لصناعة البتروكيماويات في الدولة المصرية، والتي تستهدف 14 مجمعًا عملاقًا، و24 مشروعًا، و50 وحدة إنتاجية، باستثمارات حوالي 20 مليار دولار على مدار 20 عامًا، وتم اعتماد خطط الاستثمار في البناء والتملك والتشغيل (BOO) والبناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT) وإنشاء العديد من مناطق المجمعات الصناعية.

وبحلول عام 2010 كان هناك عدد من المصانع التي تحتضنها المنطقة الحرة بالعامرية المسماة (المحروسة)، وعشرة مصانع أخرى في بورسعيد في الأدبية، وخمسة في منطقة قناة السويس، مع تركز المصانع في الأدبية ومنطقة قناة السويس، وتتعامل هذه الصناعة مع أكثر من أربعين نوعًا من المواد الكيميائية التي يتم إنتاجها وتسويقها محليًا ودوليًا. يشمل التسويق أسواق أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا بسبب الموقع الجغرافي لمصر.

وكانت تلك مرحلة النمو والانطلاق الحقيقي بفضل الاكتشافات التجارية العملاقة للنفط والغاز والتي تمثل ركيزة أساسية في صناعة البتروكيماويات بدءًا من عام

2014، حيث يتراوح حجم الإنتاج السنوي من الغاز بمصر بحوالي بين 60 و70 مليار متر مكعب، وقد ارتفع ذلك الإنتاج بشكل كبير في عام 2018 بعد اكتشاف حقل ظهر، ليصل إلى 67 مليار متر مكعب قبل أن يعاود الانخفاض مرة أخرى في عام 2022 إلى 58.2 مليار متر مكعب وتسعى الحكومة المصرية إلى زيادة إنتاج مصر من الغاز إلى 72 مليار متر مكعب بحلول عام 2025، وتقدر وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية إجمالي احتياطيات مصر المؤكدة من الغاز الطبيعي بنحو 77.2 تريليون قدم مكعب وهي احتياطيات تكفي الدولة المصرية لحوالي 57 عامًا تقريبًا وتقع معظم احتياطيات الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط.

فرص الاستثمار

مثلت الموارد الطبيعية «الغاز» اللبنة الأساسية لبناء قطاع بتروكيماويات قوي وفتح الباب أمام آفاق التوسع في المستقبل، وقد بلغ إنتاج قطاع البتروكيماويات في مصر نحو 4 ملايين طن خلال العام المالي 2021/2020، محققًا نموًا في الإيرادات بأكثر من 50% سنويًا. وتدرس مصر حاليًا مشروعات استراتيجية لدعم تحقيق مركز إقليمي لتجارة النفط والغاز. ونظرًا لموقعها الاستراتيجي المتميز، شرعت وزارة البترول والثروة المعدنية في تنفيذ العديد من المشروعات البتروكيماوية في جميع أنحاء مصر، وتقدر قيمة الاستثمارات في هذه المشاريع بحوالي 18 مليار دولار، ويعتبر أهم مشروعين بقطاع البتروكيماويات المصري باستثمارات تتجاوز 4 مليارات دولارح هما مشروع توسعة شرق موبكو (دمياط) والذي تم افتتاحه في مايو 2016 والذي يستهدف إنتاج اليوريا بطاقة إنتاجية 1.38 مليون طن/سنة لتلبية احتياجات السوق من الأسمدة النيتروجينية، وتصدير الفائض بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 1.96 مليار دولار؛ ومشروع إنتاج الإيثيلين ومشتقاته (الإسكندرية) والذي تم افتتاحه في أغسطس 2016، وتبلغ الطاقة الإنتاجية حوالي 460 ألف طن سنويًا من الإيثيلين، والذي يستخدم في إنتاج حوالي 400 ألف طن سنويًا من البولي إيثيلين المنخفض والعالي الكثافة، بالإضافة إلى أكثر من 20 ألف طن سنويًا. طن سنويًا من البيوتادين، والذي يتميز باعتماد العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل صناعات مثل

مـواد البنـاء وخطـوط الأنابيـب والتغليـف البلاسـتيكي والعديـد مـن الصناعـات الأخـرى. وبلغـت التكلفـة الاسـتثمارية للمشـروع حوالـي 1.93 مليـار دولار، ومشـروع إنشـاء محطـة توليـد الكهربـاء بإيثيدكـو (المرحلتيـن الأولـى والثانيـة) والـذي سـاعد فـي توليـد الطاقـة الكهربائيـة اللازمـة لتشـغيل مجمـع الإيثيليـن ومشـتقاته. حالـة إيقـاف تشـغيل التوربينـات، وتبلـغ التكلفـة الإجماليـة للمرحلتيـن حوالـي 150 مليـون دولار. وفـي مـارس 2019، تـم تحقيـق بـدء تشـغيل إيثيدكـو.

خطة المشروعات

وجـارٍ حاليًـا تنفيـذ عـدد مـن المشـروعات الاسـتثمارية الأخـرى بتكلفـة إجماليـة تبلـغ حوالـي أكثـر مـن 8 مليـارات دولار، منهـا مشـروع WoTech للألـواح الليفيـة متوسـطة الكثافـة (MDF) والـذي يسـتهدف إنتـاج حوالـي 205 ألـف متـر مكعـب سـنويًا مـن MDF باسـتخدام مـا يقـرب مـن 245 ألـف طـن سـنويًا مـن قـش الأرز المصـري كمـادة خـام بإجمالـي حجـم اسـتثمار حوالـي 217 مليـون يـورو. ومشـروع إنتـاج مشـتقات الميثانـول (شـركة السـويس لمشـتقات الميثانـول) والـذي يسـتهدف إنتـاج نحـو 87 ألـف طـن سـنويًا مـن اليوريـا فورمالدهايـد ونحـو 53 ألـف طـن سـنويًا مـن سـلفونات نفثالين فورمالدهايـد SNF، اعتمـادًا علـى منتجـي الميثانـول واليوريـا المنتجيـن مـن شـركتي إي-مثانيكـس وموبكـو، بإجمالـي حجـم اسـتثمار حوالـي 119 مليـون دولار.

مشـروع مجمـع البحـر الأحمـر للبتروكيماويـات والـذي يقـع فـي المنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس، والتـي تهـدف إلـى إنشـاء مجمـع للبتروكيماويـات. ومـن المقـدر أن يعالـج المشـروع نحـو 4 ملاييـن طـن مـن النفـط الخـام المسـتورد سـنويًا لإنتـاج نحـو 2.7 مليـون طـن سـنويًا مـن المنتجـات البتروكيماويـة ونحـو 1.2 مليـون طـن سـنويًا مـن المنتجـات البترولية، بإجمالـي حجـم اسـتثمارات يزيـد علـى 7.5 مليـارات دولار، وقـد تـم وضـع حجـر الأسـاس للمشـروع فـي يونيـو 2021، ويعتبـر مشـروع البحـر الأحمـر للبتروكيماويـات أول مجمـع صناعـي للمـواد البترولية والكيماويـة بالمنطقـة الاقتصاديـة.

ومجمع التكرير والبتروكيماويات بمدينة العلمين الجديدة والذي بدأ إنشاؤه في سبتمبر 2021 وجارٍ حاليًا الانتهاء من أعمال البنية التحتية اللازمة لتزويد مدينة العلمين بالكامل والغازات الصناعية والخدمات اللوجستية وتبلغ إجمالي الاستثمارات بمدينة العلمين حوالي 10 مليارات دولار، منها استثمارات بحوالي 8.7 مليارات دولار في مجمع التكرير والبتروكيماويات والذي يستهدف إنتاج نحو 3.2 ملايين طن سنويًا من المنتجات البتروكيماوية المتخصصة، بالإضافة إلى نحو 1.6 ألف طن سنويًا من المنتجات البترولية باعتماد نحو 3.8 ملايين طن من النفط الخام يتم إنتاجة من حقول الصحراء الغربية كما تشمل مشروعات مجمع العلمين مشروع إنتاج كربونات الصوديوم صودا «H» والذي يهدف إلى زيادة القيمة المضافة للموارد الطبيعية المتاحة في مصر والمتمثلة في الملح الخام والحجر الجيري، وذلك من خلال إنتاج صودا «H» بسعة تصميمية حوالي 600 ألف طن سنويًا، ونحو 100 ألف طن سنويًا بيكربونات الصوديوم، و50 ألف طن سنويًا مواد متخصصة أخرى، باستثمارات تقدر بنحو 480 مليون دولار.

وقد تم اتخاذ الخطوات الأولى في مشروعات أخرى تحت الإنشاء وهي تتمثل في إنشاء شركة مصر للميثانول والبتروكيماويات لإنتاج الميثانول والأمونيا والبتروكيماويات وغيرها بين شركة «أبو قير للأسمدة والصناعات الكيماوية» وشركة «حلوان للأسمدة» وشركة «الأهلي كابيتال القابضة»، حيث يستهدف المشروع تلبية احتياجات السوق المحلي من الميثانول ومشتقاته وتصدير الفائض إلى الخارج، حيث تبلغ التكلفة الاستثمارية للمرحلة الأولى أكثر من 1.6 مليار دولار، وطاقة إنتاجية تقدر بمليون طن ميثانول ونحو 400 ألف طن من الأمونيا سنويًا ويستهدف المشروع جذب استثمار أجنبي.

وبحسب الخطة الوطنية للبتروكيماويات 2035، تدرس وزارة البترول والثروة المعدنية إنشاء مشروع صودا آش بحجم استثمار إجمالي حوالي 420 مليون دولار، ومشروع لإنتاج السيليكون المعدني ومشتقاته، ومشروع ثاني أكسيد التيتانيوم. بإجمالي حجم استثمارات يبلغ حوالي 300 مليون دولار، بالإضافة إلى عدد من التوسعات الأخرى بالمشروعات القائمة والمتمثلة في دراسة إنتاج حمض البولي لاكتيك المقرر إنشاؤه

بشـركة سـيدبك – سـيدي كريـر للبتروكيماويـات لإنتـاج النفتـا الخضـراء مـن الطحالـب والأعشـاب البحريـة، ودراسـة إنتـاج البوليمـرات فائقـة الامتصـاص SAP ومشـروع شـركة الخدمـات اللوجسـتية للبتروكيماويـات PLS، وكذلـك الانتهـاء مـن تجديـد خلايـا مصنـع الكلـور بالشـركة المصريـة للبتروكيماويـات.

ويسـاهم قطـاع البتروكيماويـات بحوالـي 3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي وحوالـي 12% مـن القطـاع الصناعـي، ويبلـغ إجمالـي الإنتـاج المحلـي لمنظومـة صناعـة البتروكيماويـات بمصـر حوالـي 4.3 ملاييـن طـن مقارنـة بإنتـاج حوالـي 2.1 مليون طـن في عـام 2015 و2016، أمـا بالنسـبة للصـادرات المصريـة فقـد حققـت مصـر صـادرات مـن المنتجـات الكيماويـة والأسـمدة ومـواد البنـاء بحوالـي 12 مليـار دولار أمريكـي فـي عـام 2023 بالإضافـة إلـى مسـاهمات غيـر مباشـرة للقطـاع فـي الصـادرات الأخـرى، إذ إنـه يدخـل كمـواد خـام فـي إنتـاج المـواد الأخـرى، ويعتبـر مـن أهـم القطاعـات الصناعيـة بالـبلاد التـي لمصـر ميـزة نسـبية بهـا، ويوظـف هـذا القطـاع أكثـر مـن 200 ألـف شـخص، ويسـتقطب اسـتثمارات ضخمـة مـن خـارج وداخـل مصـر، كمـا أنـه يعتبـر اللبنـة الأساسـية التـي تعتمـد عليهـا عـدد مـن الصناعـات الأخـرى، مثـل الغـزل والنسـيج وصناعـة السـيارات وصناعـة البنـاء وعـدد مـن الصناعـات الأخـرى.

صناعة البناء والمواد الإنشائية: مسارٌ نحو التطور والازدهار

محمد صبري

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”تُعدّ صناعة البناء والمواد الإنشائية أحد أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، حيث تُشكل رافعةً أساسيةً للتنمية والنمو. فهي تُساهم في توفير فرص العمل، وتلبية احتياجات السوق المحلية من المساكن والبنية التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الصناعة في الوقت الحالي، إلا أن صناعة البناء والمواد الإنشائية في مصر تمتلك إمكانيات كبيرة للنمو والتطور. ويعتمد مستقبل صناعة البناء والمواد الإنشائية في مصر على قدرة الحكومة على معالجة التحديات التي تواجهها، والاستفادة من الفرص المتاحة.“

أهمية القطاع

على الرغم من التحديات الاقتصادية مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة، تشهد صناعة البناء في مصر ازدهارًا ملحوظًا. إذ يُعد قطاع مواد البناء من أكبر القطاعات الصناعية تصديرًا خلال العام 2023 بقيمة 8.807 مليارات دولار، ويُمثل القطاع أكبر نسبة قطاعية في البلاد. كما يُوفر القطاع فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأكثر من 5 ملايين شخص، مما يجعله من أهم القطاعات الموظفة في مصر.

بالإضافة إلى أن القطاع يلعب دورًا مهمًا في تلبية احتياجات السوق المحلية من المساكن والبنية التحتية، حيث يُقدر عدد الوحدات السكنية الجديدة التي يتم بناؤها سنويًا بحوالي 300 ألف وحدة. ويُعدّ القطاع من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث تُقدر قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع بحوالي 5 مليارات دولار أمريكي. وتدعم هذه المؤشرات مشاريع ضخمة بقيمة 93 مليار دولار قيد التنفيذ، بالإضافة إلى أكثر من 425 مليار دولار من المشاريع في مراحل ما قبل التنفيذ. يُتوقع أن ينمو القطاع السكني والمؤسسي بوتيرة أسرع.

كما أن القطاع يمتلك سوقًا تنافسيةً قويةً، خاصة مع وجود العديد من اللاعبين العالميين والإقليميين والمحليين في السوق. بعض اللاعبين الرئيسيين في السوق تشمل H.A.C Construction)، مجموعة درة، الأهلي للتطوير، بالم هيلز للتطوير العقاري، المقاولون العرب. السوق تنافسية للغاية، مع العديد من الفرص للشركات الخاصة. تتخذ الحكومة الخطوات اللازمة لدعم القطاع من خلال التعاون مع الشركات الخاصة لمتابعة مختلف خطط الإسكان لذوي الدخل المنخفض.

التحديات التي تواجه القطاع

تُعد صناعة التشييد والبناء أحد أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، ولذلك فإنّ تعزيز الاستثمار فيها يُساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد المصري وخلق فرص العمل. ومن خلال معالجة التحديات التي تواجه هذا القطاع وتطبيق الحلول المقترحة، يمكننا جذب المزيد من الاستثمارات وتحقيق الازدهار الاقتصادي للمجتمع المصري. ويواجه الاستثمار في القطاع الصناعي بشكل عام في مصر العديد من التحديات التي تعيق نموه وتطوره. ومن أهم هذه التحديات:

أولًا: ارتفاع أسعار الفائدة، إذ وصلت أسعار الفائدة إلى 22% و24%، مما يجعلها مرتفعة للغاية بالنسبة للاستثمار في القطاع الصناعي، ويؤدي ذلك إلى تحميل القطاع تكاليف تمويل مرتفعة، وتُصب تلك العملية بنهاية الأمر في رفع معدلات التضخم بسبب تحميل تكاليف التمويل على سعر المنتج.

ثانيًا: ارتفاع العائد الضريبي، حيث يتراوح العائد الضريبي لمتوسط المتر الصناعي سنويًا بين 1000 إلى 4000 جنيه خلال العام، مما يُشكل عبئًا إضافيًا على المستثمرين في هذا القطاع. ثالثًا: تفتقر العديد من المجمعات الصناعية إلى خطوط نقل للعمال، مما يُعيق وصولهم إلى أماكن عملهم. رابعًا: تتسبب تعدد جهات الولاية على الأراضي الصناعية في تعقيد الإجراءات وتأخير الحصول على الموافقات اللازمة، مما يُعيق بدء المشاريع الصناعية. ومن الجانب المنافسة عالميًا، يواجه المصدّرون المصريون العديد من التحديات التي تعيق قدرتهم على التنافس في السوق العالمية، وأهمها: تأخر ردّ الأعباء التصديرية، حيث يتأخر ردّ جزء من الأعباء التصديرية عند الرد، كما يتم الصرف بالجنيه المصري بسعر الصرف عند التصدير وليس عند الصرف، مما يضيع حق المصدر. كما كان قرار حظر استيراد السلع الوسيطة له أثر سلبي كبير على قدرات مصر التصديرية، حيث إن هذه السلع ضرورية لتصنيع المنتجات المصرية.

كما تؤثر تغير القوانين والقرارات التي تتعلق بتسعير الطاقة على العملية التصديرية بشكل كبير، حيث إن عدم الاستقرار في أسعار الطاقة يجعل من الصعب على المصدّرين المصريين تحديد تكلفة الإنتاج ووضع خطط طويلة الأجل. بالإضافة إلى ضعف منظومة النافذة التي أصدرتها وزارة المالية والتي تحتفظ بكافة العمليات البيروقراطية في الخلفية والإجراءات الروتينية نفسها، مما يبطئ من عملية التصدير. وأخيرًا يتسبب تعدد الجهات الحكومية المسئولة عن ملف التصدير في تصعيب التعامل من قبل المصدّرين معها ويجعل العملية أكثر تعقيدًا. ولا تعد تلك هي التحديات الوحيدة فهناك تحديات أخرى، ومن أهمها:

- **نقص التمويل:** يُعاني القطاع من نقص التمويل، خاصةً من قبل البنوك، مما يُعيق قدرته على تنفيذ المشاريع الجديدة.
- **ارتفاع تكاليف البناء:** تُعاني مصر من ارتفاع تكاليف البناء، مما يُؤثر على قدرة المواطنين على شراء المساكن.

- **البيروقراطيـة:** تُواجـه الشـركات العاملة فـي القطاع العديـد من العقبات البيروقراطية، مما يُعيق قدرتها على ممارسـة أعمالها.

- **نقـص العمالـة الماهـرة:** يُعانـي القطـاع مـن نقـص العمالـة الماهـرة، ممـا يُؤثـر علـى جـودة البنـاء.

الجهود المبذولة للتغلب على التحديات

تُقـدم الحكومـة المصرية العديد من التسـهيلات والحوافز لتوفير التمويل للشـركات العاملة فـي قطـاع البنـاء، مثـل القـروض المُيسـرة وبرامـج الضمـان الائتمانـي. كما تعمـل الحكومة المصريـة علـى تبسـيط الإجـراءات وتقليـل البيروقراطيـة، لتسـهيل عمـل الشـركات العاملـة فـي قطـاع البنـاء. بالإضافة إلى عمـل الحكومة المصرية علـى تطوير التعليـم المهني لتوفير العمالـة الماهـرة التـي يحتاجها قطاع البناء. وتهـدف هذه الخطوات والتسـهيلات إلى: جذب وتشـجيع المزيـد مـن الاسـتثمارات فـي هـذا القطاع مـن خلال تسـريع تنفيذ المشـاريع، كما سـتنعش مجـال التوظيـف مـن خلال خلق فرص عمـل جديدة، ورفع مسـتوى المهـارات لدى العمـال. ممـا سـيترتب عليـه بشـكل عـام زيـادة الإنتاجيـة، وتحفيـز النمـو الاقتصـادي. للتغلب علـى هـذه التحديـات، هنـاك العديد من الحلـول المقترحـة، منها:

توفيـر الأراضـي الصناعيـة للمصنعيـن بشـكل فـوري، حيـث يُمكـن ذلـك مـن خلال تسـهيلات فـي السـداد، وتقليـل جهـات الولايـة المعنيـة بالمصانـع، وتوحيـد جهـة التعامـل فـي الملف الخـاص بالأراضـي الصناعيـة. تقديـم تسـهيلات لقطـاع الصناعـة، وتشـمل هـذه التسـهيلات تقديـم تسـهيلات لإقامـة الأجانـب، وجدولـة الديـون للمصانـع المتعثـرة، وتوجيـه قـروض بفائـدة مدعومـة للمصانـع الجديـدة أو حتى المتعثـرة. تطبيق قانون أفضليـة المنتج المحلي، ويهـدف هـذا القانـون إلى دعـم المنتجـات المحليـة وحماية السـوق المصري من المنافسـة الخارجيـة. وزيـادة اهتمـام الدولـة بالتعليـم الفنـي، إذ يُسـاعد ذلك فـي توفير العمالـة المدربة التـي تحتاجها الصناعة.

بالإضافـة إلـى إنشـاء نظـام منفصل للشـركات بالمناطق الصناعيـة الخاصة، فيُتيـح ذلك لهذه الشـركات الاسـتفادة من مزايا خاصة تُشـجع على الاسـتثمار في هذه المناطق. إنشـاء مسـار

موازٍ في الإجراءات الاستثمارية والاستيراد والتصدير، ويُساعد ذلك في تسريع الإجراءات وتسهيل عملية الاستثمار في القطاع الصناعي. إطلاق منصة تجمع كافة الموردين المصريين لمواد الخام التي تدخل في الصناعة، إذ يُعزز ذلك حلقة الوصل بين المصنعين المصريين ويُساعد في تقليل الاعتماد على الواردات.

لتحسين العملية التصديرية، من الضروري معالجة هذه التحديات من خلال: الإلغاء الفوري لقرار حظر استيراد السلع الوسيطة، ووضع حافز فوري للتصدير بنسبة 10% يصرف للمنتجين والمصدرين فورًا على أن يتم إعادة المحاسبة بنهاية العام بالنقص أو الزيادة. وإجراء دراسة متخصصة لتحديد المنتجات التي تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاجها والتركيز على دعم صادرات مصر من تلك المنتجات أو القطاعات فقط. كما يضاف إلى ذلك اعتماد سياسة جودة منتج محلي مثيلة للأوروبية أو الأمريكية تسهل من العملية التصديرية.

بالإضافة إلى منع تصدير المواد الخام والخردة والسماح فقط بتصدير المواد ذات القيمة المضافة، وجود برامج تمويلية بالمصارف المصرية مخصصة لتمويل الترويج للمنتجات المصرية، تغيير تبعية الجمارك لتكون تابعة لوزارة التجارة والصناعة بدلًا من وزارة المالية، كما سيساعد وجود خطة تدريب من جانب الدولة لتأهيل المصدرين بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني، وتفعيل دور جهات التمثيل التجاري المصري والغرف الصناعية لخلق فرص تصديرية. وأخيرًا، إن تحسين العملية التصديرية ضروري لزيادة الصادرات المصرية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال معالجة المعوقات التي تواجه المصدرين المصريين وتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، يمكن لمصر أن تصبح لاعبًا رئيسيًا في السوق العالمية.

التوقعات المستقبلية

من المتوقع أن ينمو سوق البناء المصري بشكل كبير خلال الفترة من 2023 إلى 2028، بمعدل نمو سنوي مُركب قدره 8.39%. ويُعزى هذا النمو إلى عوامل متعددة، منها: الشراكات النشطة بين القطاعين العام والخاص، وانتشار المباني الخضراء، والحاجة إلى

تطوير البنية التحتية. وتُعدّ مصر أكبر سوق للمشاريع في أفريقيا وثالث أكبر سوق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتُساهم صناعة البناء بشكل كبير في الاقتصاد المصري من خلال توفير فرص العمل، وتلبية احتياجات السوق المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. تشكل هذه الصناعة قصة نجاح مميزة تُظهر قدرة مصر على التغلب على التحديات وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويُتوقع أن يشهد قطاع البناء والمواد الإنشائية في مصر نموًا كبيرًا خلال السنوات القادمة، مدعومًا بالعديد من العوامل، مثل:

- **زيادة عدد السكان:** من المتوقع أن يزداد عدد سكان مصر إلى 150 مليون نسمة بحلول عام 2030، مما سيُزيد من الطلب على المساكن والبنية التحتية.
- **الاستثمارات الحكومية:** تُخطط الحكومة المصرية لضخ استثمارات ضخمة في القطاع خلال السنوات القادمة.
- **تحسين مناخ الأعمال:** تعمل الحكومة المصرية على تحسين مناخ الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ختامًا، يُعدّ قطاع البناء والمواد الإنشائية أحد أهم القطاعات الاقتصادية في مصر، ويُساهم بشكلٍ كبيرٍ في تحقيق التنمية والنمو. ويُواجه القطاع بعض التحديات، إلا أن الحكومة المصرية تُبذل جهودًا كبيرةً للتغلب عليها. ويُتوقع أن يشهد القطاع نموًا كبيرًا خلال السنوات القادمة، مدعومًا بالعديد من العوامل.

الصناعات الإلكترونية.. توجه الصناعة في العصر الحديث

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”يُعد قطاع الصناعات الإلكترونية أحد أهم القطاعات الواعدة في العصر الحديث، كما يعد من أبرز دعائم نمو الاقتصاد العالمي في ظل تسارع التطور التكنولوجي وزيادة استخدام التكنولوجيا، فضلًا عما تفرضه التطورات العالمية الكبرى من تغيرات تدفع نحو السير قدمًا نحو العصر الرقمي. وتُعد الصناعات الإلكترونية أحد متطلبات ذلك التوجه؛ إذ تدخل الصناعات الإلكترونية في كافة مناحي الحياة وتعتمد عليها كافة السلع بداية من السلع الكهربائية المنزلية وحتى مركبات الفضاء، وكذلك الخدمات من تعليم وصحة وتجارة وتسويق وخدمات مصرفية وتمويل، وتعتمد عليها الحكومات في إحداث التطوير اللازم لخدماتها، وتطوير نظم الإدارة. وفي هذا الإطار، يناقش المقال أبرز ملامح الصناعات الإلكترونية عالميًا، ثم استعراض وضع تلك الصناعة في مصر، مع التركيز على فرص النمو المتاحة أمام تلك الصناعات في مصر.“

الملامح العامة للصناعات الإلكترونية عالميًا

تتسم سلاسل القيمة العالمية للصناعات الإلكترونية بالتعقد والانتشار الجغرافي على نطاق واسع؛ حيث تشارك عدد كبير من الدول في المنتج الواحد، وعلى الرغم من مشاركة العديد

من الاقتصادات النامية والصاعدة في سلاسل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة من المشاركة، إلا أن الدول المتقدمة لا تزال تحتل الصدارة في إنتاج السلع الإلكترونية، وتتسم بكونها المحرك الرئيسي لسلاسل القيمة الإلكترونية عالميًا.

وعلى الرغم مما تبذله الصين من جهد لتتميز في تلك الصناعة، إلا أن الواقع العملي أثبت صعوبة سيطرة دولة وحيدة على كافة مراحل تصنيع الإلكترونيات بدءًا من توفير المادة الخام، ثم التصميم والبحث والتطوير، ثم التصنيع، ثم التجميع والتغليف والاختبار، وأخيرًا البيع والتوزيع وخدمات ما بعد البيع. وتتوقف مشاركة كل دولة في سلاسل الإمداد العالمية للسلع الإلكترونية على ما تتمتع به من ميزة نسبية في مرحلة دون غيرها من مراحل الإنتاج. وفي إطار سعي كل دولة للاستحواذ على دور أكبر في سلاسل الإمداد وتقوية ميزتها التنافسية وجذب مزيد من الاستثمارات، تدفع تلك المنافسة نحو تخفيض التكلفة ورفع جودة الإنتاج، وتتجه الشركات لعمليات الدمج والاستحواذ، فتتراكم الإمكانيات، ويزيد ذلك من فرص نمو الصناعة.

ومن جهة أخرى، فإنه يلاحظ اعتماد كافة الأجهزة الإلكترونية الحديثة على الرقائق أو أشباه الموصلات بداية من كاميرات التصوير وحتى مركبات الفضاء، ومن ثَمّ فإن المكونات الإلكترونية تعتبر سلع ذات طبيعة خاصة؛ نظرًا لأنها تدخل في عدة صناعات أخرى، ومن ثَمّ لا يمكن لأي دولة التخلي عن استيراد المكونات الإلكترونية؛ لتجنب توقف العديد من الصناعات من السلع الكهربائية والاستهلاكية ووسائل النقل، وكذلك يتأثر قطاع الطيران والسياحة والنقل بأنواعه وغيرهم، كما تتعطل أنشطة التجارة الإلكترونية والتحول الرقمي والحكومة الذكية.

ملامح الصناعات الإلكترونية في مصر

تشارك مصر في سلاسل القيمة العالمية لصناعة الإلكترونيات في مرحلة التجميع والتغليف والاختبار، ولعلّ ذلك يفسر ارتفاع حجم الاستيراد من المكونات المختلفة للدوائر الإلكترونية، وتأتي كافة تلك الواردات من هونج كونج وتايوان والصين وسنغافورا وكوريا الجنوبية.

وفـي إطـار اهتمـام الدولـة المصريـة بتحفيـز الصناعـات الرائـدة فـي العصـر الحديـث أطلـق الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـي مبـادرة «مصـر تصنـع الإلكترونيات» عـام 2016؛ لوضـع صناعة الإلكترونيـات ضمـن الدعائـم الرئيسـية لتحفيـز نمـو الاقتصـاد المصـري، مـن خلال دورهـا فـي مضاعفـة الصـادرات المصريـة، وخفـض واردات الأجهـزة الإلكترونيـة والكهربائيـة إلـى السـوق المحليـة، وتوفيـر مئات الآلاف مـن فـرص العمـل للباحثيـن والمهندسـين والفنييـن المهـرة والعمـال.

وتسـتهدف الدولـة مـن خلال المبـادرة جـذب المسـتثمرين لتصنيـع منتجـات إلكترونيـة واعـدة تتميـز بعوائـد عاليـة وسـريعة، وكذلـك منتجـات تتميـز بالطلبـات المحليـة والإقليميـة المتزايـدة باسـتمرار. بالإضافـة للمنتجـات الأوليـة الواعـدة، مثـل الهواتـف المحمولـة، والأجهـزة اللوحيـة، وأجهـزة تتبـع نظـام تحديـد المواقـع العالمـي (GPS)، وإضـاءة LED، والعـدادات الذكيـة، وأجهـزة تلفزيـون، وشاشـات LED، وأنظمـة الطاقة الشمسـية. وكذلك تسـتهدف تمكيـن البحـث والتطويـر والابتـكار فـي مجـال الإلكترونيـات وتعزيـز التعـاون بيـن الصناعـة والأوسـاط الأكاديميـة وتشـجيع الصـادرات وتعظيـم الاسـتفادة مـن الاتفاقيـات التجاريـة المصريـة والاسـتثمار فـي المعـدات والأفـراد لتلبيـة احتياجـات صناعـة الإلكترونيـات والوصـول بمصـر نحـو مركـز إقليمـي رائـد للتصاميـم الإلكترونيـة المبتكـرة.

ومـن ثَـمّ يتبيـن أن المبـادرة تركـز علـى نطاقيـن رئيسـيين؛ الأول: التصميـم والإنتـاج المتميـز للدوائـر والأنظمـة الإلكترونيـة ذات القيمـة المضافـة العاليـة والمدعومـة بمسـتوى عـال مـن الدعـم الفنـي. والثانـي: إنشـاء صناعـات إلكترونيـات كثيفـة العمالـة.

وقـد دعـا الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـي، مـن خلال رعايتـه وتبنيـه المبـادرة الرئاسـية «مصـر لتصنيـع الإلكترونيـات»، الشـركات العالميـة للوجـود فـي مصـر والتصنيـع المحلـي وتوطيـن الصناعـة، وبالفعـل هنـاك ثلاث مـن أكبـر الشـركات العالميـة المصنعـة علـى أراضـي مصـر وهـي: سامسـونج، وفيفـو، ونوكيـا.

مؤشرات الصناعات الإلكترونية في مصر

أسفرت جهود الدولة في مجال دعم صناعة الإلكترونيات في مصر عن زيادة ملموسة في نسبة صادرات السلع التكنولوجية إلى إجمالي صادرات مصر الصناعية، والتي قفزت بنسبة 460% خلال الفترة (2016-2021). كما ارتفعت الصادرات من السلع الإلكترونية والكهربائية بنسبة 116.6% خلال الفترة ذاتها.

شكل (٦): نسبة صادرات السلع التكنولوجية إلى إجمالي صادرات مصر الصناعية

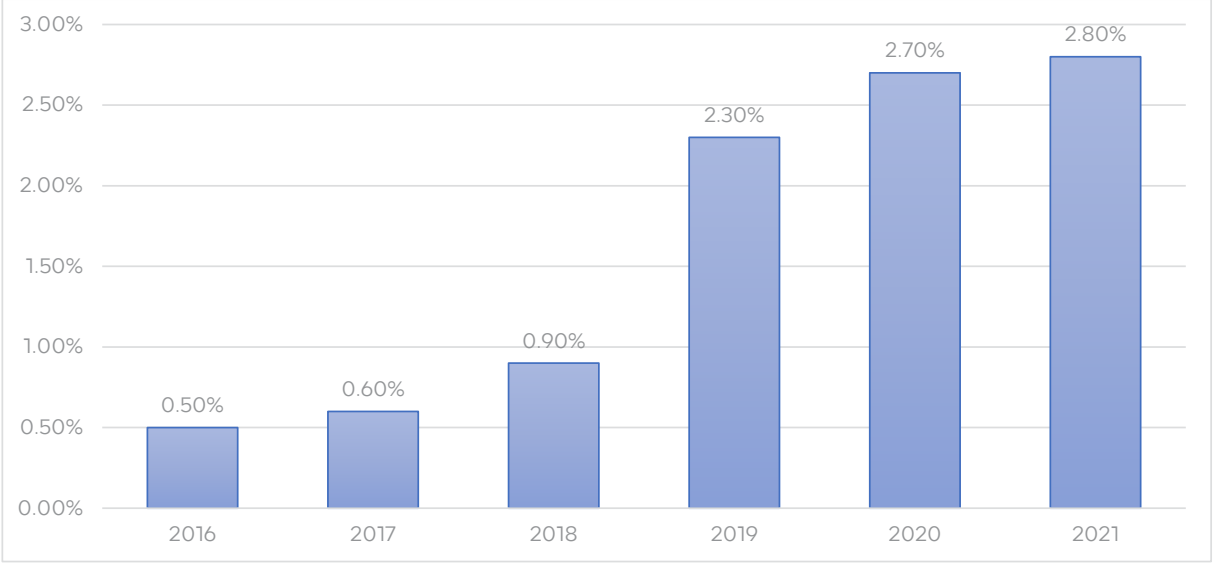

كما تراجعت قيمة واردات الهاتف المحمول عام 2022 لتسجل 342 مليون دولار مقابل 1.7 مليار دولار في 2021، تزامنًا مع قيام عدد من الشركات العالمية بإنتاج الهواتف المحمولة في مصر باستثمارات تبلغ 2.2 مليار جنيه وطاقة إنتاجية 24.5 مليون جهاز محمول في السنة، وتتمثل تلك الشركات في شركة سامسونج، ونوكيا وفيفو، وأوبو، وقد شجعت تلك الشركات شركات عالمية أخرى لدخول السوق المصري، مثل: «شاومي» و«ريلمي» و«هواوي»، وبذلك فقد دخلت مصر مرحلة جديدة من مراحل إنتاج السلع الإلكترونية وهي مرحلة التصنيع.

وقد نالت صناعة الأجهزة الكهربائية نصيبًا من الرواج وجذب الاستثمارات وحققت طفرة ملموسة فيما يتعلق بتعميق التصنيع المحلي، حيث أصبح يتم تصنيع الأجهزة الكهربائية المعمرة، مثل: الغسالات، والبوتاجازات، والثلاجات.. وغيرها، بمكون محلي لا يقل عن 40%، من خلال كبرى الشركات الألمانية والصينية والتركية.

وبشكل عام، فقد شهدت الشركات المتخصصة في تصميم الإلكترونيات في مصر ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة وذلك بنسبة 22%، إضافة إلى تشغيل مصنعين لإنتاج الألياف الضوئية بطاقة إنتاجية 8 آلاف كيلو متر، مع بدء عملية التصدير لأوروبا خلال الربع الرابع من 2022. ويلاحظ حصول عدد من تلك الشركات على الرخصة الذهبية بما ساهم في تسهيل عملهم في مصر، ومن أبرز تلك الشركات شركة هايير الكتريك وشركة بيكو العالمية العاملتين في مجال الصناعات الكهربائية، وشركة سامسونج لتصنيع الهواتف المحمولة والتي أنشأت مصنعًا لها بمحافظة بني سويف، وكذلك شركة إيجيبت سات تو التي أقامت مصنع سيارات وحافلات كهربائية بمدينة العاشر من رمضان.

فرص نمو الصناعات الإلكترونية في مصر

يتبين من التحليل السابق أهمية قطاع الصناعات الإلكترونية بالنسبة للاقتصاد المصري، فمع اعتماد عدد من الصناعات على الرقائق أصبح من المحال قيام صناعة حديثة متطورة دون الاهتمام بالصناعات الإلكترونية، ومع توجه الدولة نحو الاهتمام بالتصنيع المحلي وجذب الشركات الأجنبية العاملة في مجال صناعة الإلكترونيات للداخل المصري، تتضاعف أهمية تلك الصناعة في زيادة الصادرات المصرية والحدّ من الواردات، وتمتلك مصر العديد من المؤهلات التي تمكنها من تعزيز دور قطاع الصناعات الإلكترونية، مثل توفر الأيدي العاملة لا سيما في ظل اهتمام الدولة بالتعليم الفني وإنشاء الكليات التكنولوجية المتخصصة، واتساع السوق المحلي وإتاحة فرص ترويج المنتجات عالميًا، فضلًا عن تطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال. ومن جهة أخرى، فإن منطقة وادي التكنولوجيا بشرق الإسماعيلية -والتي تُعد إحدى المناطق الصناعية المكونة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس- أحد فرص قيام الصناعات عالية التقنية.

وعلى الرغم من تطور الصناعات الإلكترونية في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن الطريق لا يزال طويلًا حتى تحتل مصر مكانتها في تلك الصناعة، ويتطلب ذلك زيادة التركيز على عملية البحث والتطوير، وإنشاء شراكات بين الجهات البحثية والكيانات الصناعية، مع زيادة جهود جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تلك الصناعات بشكل خاص، وتيسير إنشاء فروع للشركات الأجنبية داخل المناطق الصناعية والمناطق التكنولوجية في مصر.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg